وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشـــرة اليوميـة

Thursday, 3 Oct, 2024

مركز الرصد والتحليل

أخبار الطاقة

(أوبك) تنفي بشدة مزاعم «وول ستريت جورنال»

الرياض

إشارة إلى المقال المنشور في عدد صحيفة وول ستريت جورنال (WSJ)، الصادر في 2 أكتوبر 2024م، بعنوان "حسبما قالته مصادر: وزير البترول السعودي قال إن الأسعار قد تنخفض إلى 50 دولارًا للبرميل إذا غش الآخرون"، فإن الأمانة العامة لمنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) ترفض بشكل قاطع المزاعم التي انطوى عليها المقال لأنها غير دقيقة ومضللة كلياً.

يتحدّث المقال بشكلٍ غير صحيح عن مكالمة هاتفية، يزعم أنها جرت، ويدعي أن وزير الطاقة السعودي حذّر فيها أعضاء أوبك بلس من احتمال انخفاض الأسعار إلى 50 دولارًا للبرميل في حال عدم التزامهم بتخفيضات الإنتاج المتفق عليها. كما نسب المقال إلى الوزير عبارة يزعم أنه قال فيها: "على البعض أن يصمت ويحترم التزاماته تجاه أوبك بلس". وتؤكد الأمانة العامة لأوبك أنه لا أساس لهذه من الصحة.

كما تؤكد الأمانة العامة لأوبك أنه لم تجرِ أي مكالمة هاتفية، من هذا النوع، خلال الأسبوع الماضي، ولم يُعقد أي اجتماعٍ عبر الهاتف أو الفيديو منذ آخر اجتماع عقدته أوبك بلس في 5 سبتمبر. ولهذا فإن الأمانة العامة تؤكد أن التصريحات المزعومة، المنسوبة إلى مصادر مجهولة، مختلقةٌ تماماً، وعارية من الصحة.

وتؤكد الأمانة العامة لأوبك أن اجتماعاتها، سواءٌ أكانت حضورية أم عبر الاتصال عن بعد، تُجرى دائمًا في إطار مهني واخلاقي رفيع، لهذا فإن نشر صحيفة وول ستريت جورنال لمثل هذا التقرير يثير القلق العميق، لأنه لا يفتقر إلى النزاهة الصحفية فحسب، وإنما ينطوي عدم احترام صارخ تجاه وزراء الدول الأطراف في أوبك بلس.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

«أوبك بلس» تُبقي سياسة الإنتاج دون تغيير وتؤكد «الأهمية البالغة للالتزام»

الشرق الأوسط

أبقت لجنة المراقبة الوزارية المشتركة التابعة لتحالف «أوبك بلس»، على سياسة الإنتاج دون تغيير في اجتماعها، الأربعاء، مما يسمح للمجموعة بالبدء في زيادة الإنتاج تدريجياً في بداية ديسمبر (كانون الأول).

وأكدت اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الإنتاج، وفق بيان لـ«أوبك»، «الأهمية البالغة لتحقيق الالتزام الكامل والتعويض عن زيادة الإنتاج» خلال الاجتماع، بعد أن استعرضت إنتاج النفط الخام لشهري يوليو (تموز) وأغسطس (آب) الماضيين، وظروف السوق الحالية.

وذكر البيان أن «العراق وكازاخستان وروسيا أكدت تحقيقها الالتزام التام بالاتفاق وبخطط التعويض عن زيادة الانتاج وفقاً للجداول التي قدمتها لشهر سبتمبر، كما جددت الدول الثلاث تأكيدها على مواصلة الالتزام التام بالاتفاق وبخطط التعويض طوال الفترة المتبقية من الاتفاق».

وستستند التقييمات النهائية لمستويات إنتاج البترول الخام لشهر سبتمبر إلى البيانات التي تقدمها المصادر الثانوية المعتمدة حول مستويات الإنتاج للدول المشاركة في إعلان التعاون، والتي ستكون متاحة في الأسبوع الثاني من شهر أكتوبر لعام 2024، وفقا للبيان.
كما نوهت اللجنة بورش العمل الفنية الثلاث التي عقدت بشكل منفصل بين ممثلين من العراق وكازاخستان وروسيا والمصادر الثانوية بهدف مناقشة تفاصيل الإنتاج لشهر سبتمبر وتقديم خطط التعويض المعدلة التي تتضمن التعويض عن زيادة إنتاجها لشهر أغسطس وفقًا للخطط التي قدمتها هذه الدول للأمانة العامة لمنظمة «أوبك».

وأوضح بيان «أوبك» أن اللجنة الوزارية «ستواصل مراقبة الالتزام بتعديلات الإنتاج المتفق عليها... وستواصل أيضاً مراقبة تعديلات الإنتاج الطوعية الإضافية (مع) تقييم ظروف السوق بشكل مستمر».

ومن المقرر عقد الاجتماع المقبل للجنة الوزارية المشتركة في الأول من ديسمبر (كانون الأول) المقبل.

وعادةً ما تجتمع كل شهرين ويمكن أن تقدم توصيات بتعديل سياسة الإنتاج. وتقلص مجموعة «أوبك بلس» الإنتاج حالياً بإجمالي 5.86 مليون برميل يومياً، أو ما يعادل 5.7 في المائة من الطلب العالمي، وذلك في سلسلة من الخطوات المتفق عليها منذ أواخر 2022.

وتعتزم المجموعة زيادة الإنتاج 180 ألف برميل يومياً بدءاً من ديسمبر، في إطار تراجع تدريجي عن أحدث شريحة من التخفيضات الطوعية على المدى العام المقبل.

وتأجلت الزيادة من أكتوبر (تشرين الأول) بعد انخفاض الأسعار.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وكان وزير الطاقة الإماراتي سهيل المزروعي، قد قال صباح الأربعاء، قبل ساعات من اجتماع لجنة المراقبة الوزارية المشتركة لـ«أوبك بلس» عبر الإنترنت، إن مجموعة «أوبك بلس» تقوم بعمل «نبيل» في تحقيق التوازن في سوق النفط حتى لو لم ينتج معظم النفط في العالم.

وقال المزروعي، خلال فعالية في إمارة الفجيرة: «ضخَّت (أوبك بلس) أكثر من غيرها لكنَّ العنصر الحاسم هو بقاء التحالف صفاً واحداً».

وأضاف: «أود أن تتخيلوا العالم من دون وجود هذه المجموعة. سنكون في حالة فوضى».

إلى ذلك، قفزت أسعار النفط بأكثر من 2.5 في المائة، خلال جلسة الأربعاء، بعدما توعدت إسرائيل والولايات المتحدة بالرد على أكبر هجوم مباشر على الإطلاق شنته إيران على إسرائيل بإطلاقها أكثر من 180 صاروخاً باليستياً. وازدادت حدة الصراع بشكل سريع مع إرسال إسرائيل مزيداً من الجنود إلى لبنان لمحاربة جماعة «حزب الله» المدعومة من إيران، وليست هناك مؤشرات تُذكر على إمكانية التهدئة رغم المناشدات الدولية. وترتب على ذلك ارتفاع أسعار النفط، إذ صعدت العقود الآجلة لخام برنت 1.94 دولار بما يعادل 2.6 في المائة إلى 75.5 دولار للبرميل. وقفز خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 2.02 دولار أو 2.9 في المائة إلى 71.85 دولار بحلول الساعة 12:56 بتوقيت غرينتش.

وقفز الخامان القياسيان بأكثر من 5 في المائة يوم الثلاثاء، قبل اختتام التداول على صعود بنحو 2.5 في المائة.

وقالت إيران في وقت مبكر من الأربعاء، إن هجومها الصاروخي على إسرائيل انتهى، ما لم يقع مزيد من الاستفزازات، في حين تعهدت إسرائيل والولايات المتحدة بالرد على طهران، وسط تصاعد المخاوف من حرب أوسع نطاقاً.

وقال تاماس فارجا، من شركة «بي في إم» للسمسرة النفطية، وفق «رويترز»: «قد يشمل ذلك تدمير منشآت نفط إيرانية أو تخريبها».

وقالت طهران إن أي رد إسرائيلي على الهجوم الذي ذكرت إسرائيل أنه شمل أكثر من 180 صاروخاً باليستياً، سيقابل بـ«دمار واسع النطاق».

وفي تصعيد جديد، قال الجيش الإسرائيلي، الأربعاء، إن وحدات مشاة ومدرعات انضمت إلى العمليات البرية ضد جماعة «حزب الله» المدعومة من إيران في جنوب لبنان. وقال محللون في بنك «إيه إن زد» في مذكرة، إن إنتاج إيران من النفط ارتفع إلى أعلى مستوى في 6 سنوات عند 3.7 مليون برميل يومياً في أغسطس.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

أوبك+ تبقي على سياستها الإنتاجية الحالية دون تغيير مع زيادة الإمداد في ديسمبر

الرياض

أبقت منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك، وشركائها في تحالف أوبك+ على سياستها الإنتاجية الحالية دون تغيير، وذلك في اجتماع افتراضي للجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الإنتاج، برئاسة وزير الطاقة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان، مما يسمح للمجموعة بالبدء في زيادة الإنتاج تدريجيًا اعتبارًا من ديسمبر. وسلط الاجتماع التركيز على مدى التزام الدول في الأسابيع المقبلة، وخاصة التزام العراق وكازاخستان اللتين وعدتا بما يعرف بتخفيضات التعويض بمقدار 123 ألف برميل يوميا في سبتمبر وأكثر في الأشهر اللاحقة للتعويض عن الإفراط السابق في الإنتاج.

وتخفض أوبك+ الإنتاج بإجمالي 5.86 ملايين برميل يوميًا، أو حوالي 5.7 ٪ من الطلب العالمي، في سلسلة من الخطوات المتفق عليها منذ أواخر عام 2022. وتخطط لزيادة قدرها 180 ألف برميل يوميًا في ديسمبر، كجزء من التراجع التدريجي لأحدث طبقة من التخفيضات الطوعية خلال عام 2025.

واستعرض الاجتماع بيانات إنتاج البترول الخام لشهري يوليو وأغسطس من عام 2024م، ونوّهت بالمستوى المرتفع من الالتزام، بوجه عام، من جانب الدول الأعضاء في منظمة أوبك والدول المنتجة من خارجها المشاركة في إعلان التعاون.

ونوهت اللجنة بالتأكيدات التي قدمتها جمهورية العراق، وجمهورية كازاخستان، وروسيا الاتحادية، خلال الاجتماع، حيال تحقيقها الالتزام الكامل، ورحبت اللجنة بتقديم هذه الدول، مؤخرًا، خطط التعويض عن زيادة إنتاجها من البترول الخام، منذ شهر يناير من عام 2024م، إلى الأمانة العامة لأوبك. وتلقت أمانة أوبك خطط تعويض من العراق وكازاخستان والاتحاد الروسي عن الكميات الزائدة عن الحد في الأشهر الستة الأولى من عام 2024 (من يناير إلى يونيو)، والتي بلغ مجموعها نحو 1184 ألف برميل يوميا للعراق، و620 ألف برميل يوميا لكازاخستان، و480 ألف برميل يوميا للاتحاد الروسي، وفقاً للتقييمات التي أجرتها المصادر المستقلة المعتمدة في إعلان التعاون. وسيتم تعويض كامل الكميات الزائدة عن الحد بحلول سبتمبر 2025.

مراقبة الالتزام

وأكّدت اللجنة أنها ستواصل مراقبة الالتزام بتعديلات الإنتاج، التي تم الاتفاق عليها في الاجتماع الوزاري السابع والثلاثين للدول الأعضاء في منظمة أوبك والدول المشاركة من خارجها، الذي انعقد في الثالث من شهر يونيو من عام 2024م، بما في ذلك تعديلات الإنتاج الإضافية التطوعية، التي أعلنتها عدد من الدول الأعضاء في أوبك والدول المشاركة من خارجها، كما ستواصل اللجنة تقييم ظروف السوق بشكلٍ دقيق، ويلتزم تحالف أوك+ بتحقيق استقرار سوق النفط واستدامته، وتوفير التوجيه والشفافية على المدى الطويل للسوق، وتمشيا مع النهج المتمثل في الحيطة والاستباقية والوقائي، والذي تم اعتماده باستمرار من قبل الدول المشاركة في أوبك والدول غير الأعضاء في أوبك في إعلان التعاون.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وجاء قرار تمديد الخفض حتى نهاية 2025 مواكباً لتوقعات غالبية المحللين، وبينما لا يزال من المتوقع أن ينتعش الطلب في النصف الثاني من هذا العام، فمن المتوقع أن تستمر المجموعة في توخي الحذر. وتوقع التجار والمحللون على نطاق واسع تمديد تخفيضات المجموعة، معتبرين أنها ضرورية لتعويض ارتفاع الإنتاج من العديد من منافسي أوبك + -وأبرزهم شركات الحفر الصخرية الأميركية- والتوقعات الاقتصادية الهشة في أكبر مستهلك، الصين.

وكانت الدول الأعضاء، التي شاركت في الاجتماع المنعقد في الثاني من يونيو 2024م في الرياض، إلى جانب سلطنة عمان، جددت تأكيدها أن إعادة كميات التخفيضات التطوعية يمكن إيقافه أو عكسه وفقًا للأوضاع السائدة في السوق.

وكانت هذه الدول قد أعلنت تمديد التخفيضات التطوعية في إنتاجها من البترول الخام، التي يبلغ مقدارها 2.2 مليون برميل يوميًا، حتى نهاية شهر سبتمبر من عام 2024م، ووضعت خُططًا لإعادة كميات هذه التخفيضات إلى الأسواق، بشكل تدريجي، على أساس شهري، حتى نهاية سبتمبر من عام 2025م.

وتجتمع لجنة المراقبة الوزارية المشتركة، التي تضم وزراء النفط من المملكة العربية السعودية وروسيا وغيرهما من المنتجين الرئيسين، عادة كل شهرين ويمكنها تقديم توصيات لتغيير السياسة، وتتمتع اللجنة بصلاحيات عقد اجتماعات إضافية، أو طلب عقد اجتماع وزاري للدول الأعضاء في منظمة أوبك والدول المشاركة من خارجها، حسبما اتُّفق عليه في الاجتماع الوزاري السابع والثلاثين للدول الأعضاء في منظمة أوبك والدول المشاركة من خارجها المنعقد في 2 يونيو من عام 2024م، ومن المقرر أن يُعقد الاجتماع السابع والخمسون للجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الإنتاج في 2 ديسمبر 2024م.

وانخفضت أسعار النفط العالمية إلى ما دون 70 دولارًا للبرميل في سبتمبر لأول مرة منذ أواخر عام 2021، لكنها ارتفعت منذ ذلك الحين. وهذا الأسبوع، ارتفعت الأسعار بنحو 5 ٪ إلى ما يزيد على 75 دولارًا وسط مخاوف من أن التصعيد المحتمل في الشرق الأوسط في أعقاب أكبر هجوم عسكري لإيران حتى الآن ضد إسرائيل قد يعطل إنتاج الخام من المنطقة.

وقال وزير الطاقة الإماراتي سهيل المزروعي: إن أوبك+ تقوم بعمل نبيل في موازنة سوق النفط حتى لو لم تنتج غالبية النفط في العالم. وقال المزروعي في مناسبة للصناعة في إمارة الفجيرة "لقد ضحت أوبك+ أكثر من غيرها لكن العنصر الحاسم هو بقائها معًا". وقال المزروعي متحدثًا قبل ساعات من اجتماع افتراضي مقرر للجنة أوبك+ "أود أن تتخيلوا العالم بدون هذه المجموعة، سنكون في حالة من الفوضى".
وتتردد تعليقاته مع نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك الذي قال يوم الاثنين: إن أوبك+ تعمل بشكل استراتيجي على خفض إمدادات النفط والتنازل عن حصة السوق بهدف طويل الأجل يتمثل في تأمين الدول المنتجة لاستثمارات كافية وأسعار نفط تناسب المنتجين والمستهلكين. ويعادل إنتاج أوبك+، التي تضم منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفاء مثل روسيا، 48 % من إمدادات النفط العالمية، استنادًا إلى أرقام من وكالة الطاقة الدولية. ولم يعلق المزروعي على توقعات النفط في عام 2025، قائلاً: إن هناك العديد من الأجزاء المتحركة، بما في ذلك الجغرافيا السياسية.

وانخفضت أسعار النفط في عام 2024، حيث انخفض خام برنت الشهر الماضي إلى ما دون 70 دولارًا للبرميل لأول مرة منذ عام 2021، تحت ضغط توقعات ضعف الطلب العالمي وزيادة العرض خارج أوبك+.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

النفط يرتفع 2 % مع تصاعد التوترات في الشرق الأوسط

الرياض

ارتفعت أسعار النفط أكثر من 2 % أمس الأربعاء، وسط مخاوف متزايدة من تصاعد التوترات في الشرق الأوسط، مما قد يؤدي إلى تعطيل إنتاج الخام من المنطقة، في أعقاب أكبر ضربة عسكرية على الإطلاق وجهتها إيران لإسرائيل. وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 1.63 دولار أو 2.2 % إلى 75.19 دولارا للبرميل، في حين قفزت عقود خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 1.70 دولار أو 2.4 % إلى 71.53 دولارا للبرميل. وكان خام غرب تكساس الوسيط قد ارتفع في وقت سابق بأكثر من 2 دولار. وارتفعت الخامان القياسيان للخام يوم الثلاثاء بأكثر من 5 % قبل أن يغلقا مرتفعين بنحو 2.5 %. وقال محللون من البنك الأسترالي النيوزلندي، إن إنتاج النفط الإيراني ارتفع إلى أعلى مستوى له في ست سنوات عند 3.7 ملايين برميل يوميًا في أغسطس. وقال كابيتال إيكونوميكس في مذكرة: "التصعيد الكبير من جانب إيران يخاطر بإشراك الولايات المتحدة في الحرب". "وتمثل إيران حوالي 4 ٪ من إنتاج النفط العالمي، لكن الاعتبار المهم سيكون ما إذا كانت المملكة العربية السعودية تزيد الإنتاج إذا تعطلت الإمدادات الإيرانية".

وتجتمع لجنة وزراء من أوبك+، التي تضم روسيا، في وقت لاحق من يوم الأربعاء لمراجعة السوق، مع عدم توقع أي تغيير في السياسة. ومن المقرر أن ترفع المجموعة الإنتاج اعتبارًا من ديسمبر بمقدار 180 ألف برميل يوميًا شهريًا.

وانخفضت العقود الآجلة للنفط الأمريكي بنحو 3 % حتى الآن في عام 2024 بعد انخفاضها بنسبة 11 % في عام 2023، بينما انخفضت العقود الآجلة للغاز الأمريكي بنحو 7.5 % حتى الآن في عام 2024 بعد انخفاضها بنسبة 44 % في عام 2023. وعلى الرغم من انخفاض أسعار النفط، لا يزال الحفارون على المسار الصحيح لتعزيز إنتاج الخام الأمريكي من مستوى قياسي بلغ 12.9 مليون برميل يوميًا في عام 2023 إلى 13.3 مليون برميل يوميًا في عام 2024 و13.7 مليون برميل يوميًا في عام 2025، وفقًا لأحدث توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

من ناحية الغاز، خفض العديد من المنتجين الإنفاق على أنشطة الحفر في وقت سابق من هذا العام بعد أن انخفضت الأسعار الفورية عند مؤشر هنري هاب الأمريكي في لويزيانا إلى أدنى مستوى لها في 25 عامًا في مارس.

ومن المتوقع أن يؤدي هذا الانخفاض في عمليات الحفر إلى انخفاض إنتاج الغاز في الولايات المتحدة إلى 103.4 مليارات قدم مكعب يوميا في عام 2024، انخفاضا من أعلى مستوى قياسي بلغ 103.8 مليارات قدم مكعب يوميا في عام 2023، وفقا لإدارة معلومات الطاقة الأميركية.

وفي روسيا، من المقرر أن تقفز طاقة تكرير النفط الأولية المعطلة في روسيا في سبتمبر بنسبة 34٪ مقارنة بأغسطس، بسبب الأعطال الفنية والهجمات الأوكرانية بطائرات بدون طيار والصيانة الموسمية. وتشهد الطاقة غير العاملة 3.87 ملايين طن متري هذا الشهر، أو 14.5 % من إجمالي قدرات تكرير النفط في روسيا. وهذا ارتفاع من 2.95 مليون طن في أغسطس.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وعادة ما تسهل زيادة طاقة التكرير الخاملة صادرات النفط الخام. وقالت مصادر في السوق يوم الخميس إن خطة تحميل النفط الخام الروسية من موانئ بريمورسك وأوست لوغا على بحر البلطيق لشهر سبتمبر تم تعديلها بالزيادة بمقدار 0.2 مليون طن إلى 6.2 ملايين طن.

وفي أحدث هجوم على منشآت الطاقة الروسية، ضربت طائرة بدون طيار أوكرانية الشهر الماضي مصفاة نفط في موسكو تسيطر عليها شركة جازبروم نفت. وقال الكرملين إن الضربات الأوكرانية على البنية التحتية النفطية الروسية كان لها تأثير ضئيل بفضل عمل وحدات الدفاع الجوي وغيرها من التدابير الدفاعية. ووفقًا لجدول الصيانة الحالي، ستنخفض طاقة تكرير النفط الخام الأولية غير المتصلة في البلاد في أكتوبر بنسبة 37 ٪ عن سبتمبر إلى 2.42 مليون طن. وبلغ إجمالي طاقة تكرير النفط الخاملة التراكمية في روسيا من يناير إلى سبتمبر 32 مليون طن، بزيادة 23 ٪ عن نفس الفترة من العام الماضي.

وفي إمدادات الوقود العالمية، ارتفعت صادرات المنتجات البترولية الروسية بنسبة 10 ٪ في النصف الأول من سبتمبر مقارنة بشهر أغسطس حيث تعافت شحنات الديزل ووقود الزيت من أدنى مستوياتها في عدة أشهر في الشهر الماضي، وفقًا لبيانات من شركة التحليلات فورتيكسا.

وتحسنت معدلات التكرير في أوائل سبتمبر مقارنة بأغسطس وكذلك تحسنت صادرات الديزل ووقود الزيت. وبلغ متوسط إجمالي صادرات روسيا من المنتجات النفطية المكررة عن طريق البحر حوالي 2.2 مليون برميل يوميًا بين 1 و15 سبتمبر. وكان هذا الحجم المتوسط أعلى بنحو 10 ٪ في النصف الأول من سبتمبر مقارنة بشهر أغسطس.

وبلغ إجمالي صادرات الديزل والغازولين حوالي 807000 برميل يوميًا في الأسبوعين الأولين من سبتمبر، بزيادة بنحو 10 ٪ عن أغسطس. وفي الشهر الماضي، انخفضت صادرات الديزل والغازولين المنقولة بحراً في روسيا إلى أدنى مستوى لها منذ أكتوبر 2023.

من جانبها، شهدت صادرات زيت الوقود زيادة بنسبة 13 ٪ في النصف الأول من سبتمبر عند 749000 برميل يوميًا، إلى أعلى مستوى لها حتى الآن هذا العام. وفي الأشهر الأخيرة، شهدت روسيا صيانة وإصلاحات أعلى من المتوقع في مصافيها بعد أن كثفت أوكرانيا في وقت سابق من هذا العام هجماتها بطائرات بدون طيار على طاقة التكرير الروسية. وبينما يبدو أن صادرات الوقود تتعافى هذا الشهر، فقد انخفضت قيمة صادرات روسيا من النفط الخام بنحو 30 % منذ نهاية يونيو، حيث تعمل أسعار النفط القياسية الدولية المنخفضة على خفض قيمة الدرجات الخام الروسية الأرخص.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الاقتصادية

رئيس BMW يطالب أوروبا برفض الجمارك العقابية على السيارات الكهربائية الصينية

قبل أن تصوت دول الاتحاد الأوروبي على فرض رسوم جمركية عقابية على السيارات الكهربائية الصينية، دعا رئيس شركة "بي إم دبليو" الألمانية للسيارات أوليفر تسيبزه الحكومة الألمانية إلى رفض هذا الإجراء بشكل واضح.

تسيبزه ذكر أن الرخاء في ألمانيا يعتمد على الأسواق المفتوحة والتجارة الحرة، مضيفا أن الرسوم الجمركية الإضافية ستضر بالشركات الألمانية النشطة عالميا ويمكن أن "تستحضر صراعا تجاريا لا يعرف في النهاية سوى خاسرين"، وقال "لذلك يجب على الحكومة الألمانية أن تتخذ موقفا واضحا وتصوت ضد تطبيق تعريفات جمركية إضافية في الاتحاد الأوروبي".

المفوضية الأوروبية حققت في الدعم الصيني للسيارات الكهربائية الذي يخل بالمنافسة، وتخطط لفرض تعريفات جمركية عقابية تصل إلى 36 %. ويقع القرار النهائي الآن في أيدي الدول الأعضاء الـ 27 في الاتحاد الأوروبي، فيما تتهم الحكومة الصينية الاتحاد الأوروبي بالحمائية وتهدد باتخاذ إجراءات مضادة.

صدر قطاع السيارات الألماني مركبات وقطع غيار إلى الصين بقيمة 26.3 مليار يورو العام الماضي. وبحسب البيانات تم استيراد سيارات ومكونات بقيمة 6.8 مليار يورو من الصين. ويرى الاتحاد الألماني للسيارات أن الضرر المحتمل للتعريفات الجمركية العقابية على قطاع صناعة السيارات الألمانية سيكون أكبر من الفائدة المحتملة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

"تويوتا" تؤجل إنتاج أول سيارة كهربائية في أمريكا حتى 2026

الاقتصادية

أرجأت شركة "تويوتا موتور" بدء إنتاج أول سيارة كهربائية أمريكية الصنع حتى 2026، لكنها قالت إنها تخطط لبيع ما يصل إلى 7 أنواع من السيارات الكهربائية في أمريكا خلال العامين المقبلين.

في البداية استهدفت شركة صناعة السيارات اليابانية أواخر العام المقبل للبدء في إنتاج سيارة دفع رباعي تعمل بالبطارية بثلاثة صفوف في مصنع تجميع في "جورج تاون" بولاية كنتاكي، لكن متحدثا باسم الشركة قال أمس الأربعاء، إن الهدف تراجع بضعة أشهر ليكون في العام التالي.

وأضاف "تويوتا" لا تزال ملتزمة بتصنيع سيارة الدفع الرباعي، التي لم يتم الاستقرار على اسمها بعد، في كنتاكي اعتبارا من أوائل 2026، وسيارة دفع رباعي أخرى غير محددة تعمل بالكهرباء بالكامل في مصنع إنديانا، بدءا من وقت لاحق من العام ذاته.

يأتي التوسع المخطط لمجموعة "تويوتا" من السيارات الكهربائية في الولايات المتحدة من مركبتين حاليا إلى ما يصل إلى سبعة أنواع للسيارات، في وقت يتباطأ فيه الطلب على المركبات التي تعمل بالبطاريات.

يعد طرح الولايات المتحدة جزءا من هدف أوسع لبيع 1.5 مليون سيارة كهربائية على مستوى العالم بحلول 2026. للمساعدة في تحقيق ذلك الهدف، تقوم "تويوتا" ببناء مصنع لبطاريات الليثيوم أيون في كارولينا، والذي من المتوقع أن يبدأ تشغيله في 2025.

في فبراير قالت "تويوتا" إنها ستنفق 1.3 مليار دولار لتجهيز مصنعها في كنتاكي لإنتاج السيارات الكهربائية، ثم أتبعت ذلك في أبريل بإعلانها عن استثمار 1.4 مليار دولار في منشأة إنديانا لإنتاج سيارة كهربائية أخرى.

"نيكاي" اليابانية كانت تحدثت عن تأخير إنتاج السيارات الكهربائية في مصنع كنتاكي في وقت سابق من يوم الأربعاء، مضيفة أن "تويوتا" ألغت أيضاً خططاً لإنتاج سيارة دفع رباعي من طراز "لكزس" في أميركا الشمالية بحلول 2030.

تبيع الشركة حاليا طرازين كهربائيين بالكامل في الولايات المتحدة - "تويوتا bZ4X" ذات الخمسة مقاعد و"لكزس RZ 450e" - وكلاهما يتم تصنيعه في اليابان.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وزير الطاقة الإماراتي: أوبك+ تضحي أكثر من غيرها لتحقيق التوازن في سوق النفط

الاقتصادية

قال وزير الطاقة الإماراتي سهيل المزروعي اليوم الأربعاء إن تحالف أوبك+ يقوم بعمل "نبيل" في تحقيق التوازن في سوق النفط حتى لو لم ينتج معظم النفط في العالم.

وأضاف المزروعي خلال فعالية في إمارة الفجيرة "لقد ضحت أوبك+ أكثر من غيرها لكن العنصر الحاسم هو بقاء المجموعة متحدة".

ولم يعلق المزروعي على التوقعات قصيرة الأجل بشأن النفط في 2025، وقال إن هناك كثير من العوامل المتغيرة بما في ذلك العوامل الجيوسياسية.

وقفزت أسعار النفط بأكثر من دولار للبرميل اليوم الأربعاء مع تزايد المخاوف من تصاعد التوتر في الشرق الأوسط الذي قد يؤدي إلى تعطل إنتاج الخام من المنطقة، وذلك بعد أكبر ضربة عسكرية لإيران على الإطلاق على إسرائيل. وبلغ خام برنت 74.56 دولار للبرميل خلال التعاملات اليوم.

وتجتمع لجنة المراقبة الوزارية المشتركة المؤلفة من أكبر أعضاء في تحالف أوبك+، الذي يضم منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاء لها بقيادة روسيا، في وقت لاحق من اليوم عبر الإنترنت الساعة (12:00) بتوقيت غرينتش.

وانخفضت أسعار النفط في 2024، إذ وصل خام برنت الشهر الماضي إلى أقل من 70 دولارا للبرميل لأول مرة منذ 2021، تحت ضغط القلق بشأن الطلب العالمي وزيادة المعروض خارج أوبك+.

وخفضت مجموعة أوبك+ الإنتاج بنحو 5.7 % من الطلب العالمي في سلسلة خطوات تم الاتفاق عليها منذ أواخر 2022.

وقالت 5 مصادر من المجموعة لرويترز إن اجتماع اللجنة الوزارية المشتركة اليوم الأربعاء ليس من المرجح أن يوصي بأي تغييرات على الخطة الحالية التي تنص على البدء في إلغاء بعض تخفيضات الإنتاج ابتداء من ديسمبر.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

"أوبك+" تتعهد بمواصلة تقييم ظروف السوق باستمرار ومراقبة التزام الأعضاء

الاقتصادية

تعهدت مجموعة "أوبك +" بمواصلة تقييم ظروف سوق النفط باستمرار ومراقبة التزام الأعضاء بتعديلات الإنتاج المتفق عليها.

جاء ذلك في البيان الختامي الصادر عن الاجتماع الافتراضي الـ56 للجنة الوزارية المشتركة في "أوبك +"، حيث استعرضت اللجنة بيانات إنتاج النفط الخام لشهري يوليو وأغسطس 2024 وظروف السوق الحالية.

وقال البيان: إنه خلال الاجتماع، أكدت العراق وكازاخستان وروسيا تحقيق الالتزام الكامل والتعويض وفقًا للجداول الزمنية المقدمة لسبتمبر.

وأكدت الدول الـ3 التزامها القوي بالحفاظ على الالتزام الكامل والتعويض طوال الفترة المتبقية من الاتفاق، حيث ستستند التقييمات النهائية لمستويات إنتاج النفط الخام في سبتمبر إلى المصادر الثانوية المعتمدة، التي توفر بيانات عن إنتاج الدول الأعضاء في إعلان التعاون، التي ستكون متاحة بحلول الأسبوع الثاني من أكتوبر الجاري.

وأشارت اللجنة إلى ورش العمل الفنية الـ3 المنفصلة بين ممثلين من العراق وكازاخستان وروسيا والمصادر الثانوية، التي تهدف إلى مناقشة تفاصيل إنتاج سبتمبر وتقديم خطط التعويض المنقحة التي تتضمن الإنتاج الزائد في أغسطس وفقا للخطط المقدمة إلى أمانة "أوبك".
وأكدت اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الإنتاج على الأهمية الحاسمة لتحقيق الامتثال الكامل والتعويض، وستواصل مراقبة الالتزام بتعديلات الإنتاج المتفق عليها في الاجتماع الوزاري الـ37 لأوبك والدول غير الأعضاء في أوبك الذي عقد في 2 يونيو 2024.

وأضاف البيان أن اللجنة ستواصل مراقبة تعديلات الإنتاج الطوعية الإضافية التي أعلنتها بعض الدول الأعضاء في "أوبك+"، التي تم الاتفاق عليها في اجتماع لجنة المراقبة الوزارية المشتركة الثاني والخمسين الذي عقد في 1 فبراير 2024.

البيان أشار إلى احتفاظ اللجنة الوزارية المشتركة للمراقبة الفنية بسلطة عقد اجتماعات إضافية أو طلب عقد اجتماع وزاري بين "أوبك+"، على النحو المنصوص عليه خلال الدورة الـ37 للجنة الوزارية المشتركة للمراقبة الفنية التي عقدت في 2 يونيو 2024.

ومن المقرر عقد الاجتماع المقبل للجنة الوزارية المشتركة للمراقبة الفنية (الدورة الـ57) في 1 ديسمبر 2024.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

"سنام" للطاقة: مخاوف انقطاع إمدادات النفط تطغى على بيانات الصين السيئة

الاقتصادية

ارتفعت أسعار النفط الخام حيث طغت المخاوف بشأن انقطاع إمدادات النفط جراء تصاعد الصراع الجيوسياسي في الشرق الأوسط، على البيانات الاقتصادية السيئة القادمة من الصين، حيث تقلص نشاط التصنيع في سبتمبر مع تباطؤ الطلبيات الجديدة محليا وخارجيا، بحسب ما ذكره لـ"الاقتصادية"، فيتوريو موسازي مدير الشراكة الدولية في شركة "سنام" الإيطالية للطاقة. في حين قال ديفيد لديسما مدير إستراتيجيات الطاقة في شركة "كورت" الدولية: إن التوترات في الشرق الأوسط أصبحت الآن أقل خطورة وأقل تأثيرا مما كان متوقعا في البداية، مبينا أنه تم تسعير علاوة المخاطرة بنفس تسعيرة الأسبوع الماضي بالكامل.

يأتي ذلك في وقت أكدت فيه شركة الأبحاث Pepper-stone، أن التطورات الجيوسياسية أحدثت هزة في معنويات المخاطرة ما أدى إلى الاندفاع نحو الملاذات الآمنة وأن هذه التطورات ستظل موضع التركيز في الفترة الحالية.

وأشارت إلى أن الأسواق ستظل بطبيعة الحال شديدة الحساسية لتدفق الأخبار الجيوسياسية الواردة في الوقت الحالي .

ووفقًا لمعهد البترول الأمريكي (API)، انخفضت مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة للأسبوع المنتهي في 27 سبتمبر بمقدار 1.5 مليون برميل، مقارنة بانخفاض قدره 4.339 مليون برميل في الأسبوع السابق ويقدر إجماع السوق أن المخزونات ستنخفض بمقدار 2.1 مليون برميل.

وفيما يخص الأسعار، قفز النفط أكثر من 3.5% اليوم الأربعاء، بسبب المخاوف المتزايدة من تصاعد التوتر في الشرق الأوسط، ما قد يؤدي إلى تعطيل إنتاج الخام في المنطقة، بعد أكبر ضربة عسكرية وجهتها إيران على الإطلاق لإسرائيل.

بلغ خام برنت أعلى مستوى في شهر مع تصاعد التوتر الجيوسياسي في المنطقة، حيث سجل سعره 76.14 دولار للبرميل مرتفعا للجلسة الثالثة على التوالي بنسبة أكثر من 3.5% إلا أن ارتفاعه يأتي بأقل وتيرة من تداولات أمس.

في حين زاد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 2.47 دولار أو 3.5 % إلى 72.30 دولار للبرميل.

وقفز الخامان القياسيان بأكثر من 5% أمس الثلاثاء قبل اختتام التداول على صعود بنحو 2.5 %.

الاقتصادية

ارتفاع مخزونات النفط الخام الأمريكية مع انخفاض الطلب على الوقود

قالت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية اليوم الأربعاء إن مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة ارتفعت مع انخفاض الطلب على الوقود. وأضافت أن مخزونات الخام زادت 3.9 مليون برميل إلى 417 مليونا في الأسبوع المنتهي في 27 سبتمبر.

أكدت الإدارة أن مخزونات النفط الخام في مركز التسليم في كاشينج بولاية أوكلاهوما ارتفعت 840 ألف برميل. وقالت إن استهلاك الخام في مصافي التكرير انخفض 662 ألف برميل يوميا، كما هبطت معدلات تشغيل المصافي 3.3 نقطة مئوية في الأسبوع الماضي إلى 87.6 في المائة.

ارتفعت مخزونات البنزين في الولايات المتحدة 1.1 مليون برميل إلى 221 مليون برميل.
أظهرت بيانات الإدارة تقلص مخزونات نواتج التقطير، التي تتضمن الديزل وزيت التدفئة، 1.3 مليون برميل إلى 122 مليون برميل.

أوضحت الإدارة إن صافي واردات الولايات المتحدة من الخام ارتفع 191 ألف برميل في اليوم الأسبوع الماضي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الإبراهيم: السعودية ستظل أكثر مصدر للطاقة يُعتمد عليه

عكاظ

أكد وزير الاقتصاد والتخطيط فيصل الإبراهيم، أن التغيرات التي تحدث في العالم تؤثر على الطلب على الطاقة، لافتاً إلى أن السعودية ستظل أكثر مصدر يُعتمد عليه فيما يخص الطاقة الهيدروكربونية، وعما قريب ستصبح دولة رائدة في مجال الطاقة النظيفة.

وقال الإبراهيم، في جلسة في حوار برلين العالمي: «المملكة تحرص على أن تتابع ما يحدث على مستوى الاقتصاد العالمي، وهذا لأنها جزء منه، ولأن لديها الكثير مما يمكن إضافته».

وأشار إلى أن السعودية تعمل على أن تكون أكثر اندماجاً في الاقتصاد العالمي، من خلال تنويع اقتصادها بعيداً عن الطاقة والبتروكيماويات، مبيناً أنه يوجد تقدم كبير فيما يخص التحول، لكنه لم ينته بعد.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الشرق الأوسط

النفط يرتفع وسط مخاوف من تعطل الإمدادات... وتجار يراهنون على صعوده لـ100 دولار

ارتفعت أسعار النفط، يوم الخميس، مع طغيان احتمال اتساع الصراع في الشرق الأوسط الذي قد يعطل تدفقات النفط الخام من المنطقة المصدّرة الرئيسية على توقعات الإمدادات العالمية الأقوى.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 80 سنتاً أو 1.08 في المائة إلى 74.7 دولار للبرميل بحلول الساعة 04:05 بتوقيت غرينتش.
وزادت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 85 سنتاً أو 1.21 في المائة إلى 70.95 دولار.

وقال ييب جون رونغ، استراتيجي السوق في «آي جي»: «بعد التوتر الأولي الناجم عن المخاطر الجيوسياسية في الشرق الأوسط، شهدنا عودة بعض الهدوء إلى الأسواق العالمية، ولكن بالطبع، مع استمرار المشاركين في السوق في مراقبة أي رد فعل إسرائيلي مقبل».

أضاف ييب: «السؤال الآن بالنسبة للنفط هو ما إذا كانت البنية التحتية للطاقة في إيران ستكون في مرمى نيران إسرائيل»، بحسب «رويترز».

وذكرت «بلومبرغ» أنه تم تداول موجة من خيارات النفط الخام التي يمكن دفعها إذا ارتفعت الأسعار إلى 100 دولار للبرميل، الأربعاء، في إشارة إلى أن بعض المتداولين يتطلعون إلى التحوط ضد مخاطر انقطاع الإمدادات في الشرق الأوسط.

وشهدت الأسواق تداول عقود خيارات شراء لما يعادل 27 مليون برميل تقريباً من خام برنت بقيمة 100 دولار لشهر ديسمبر (كانون الأول) عند الساعة 11:20 صباحاً في نيويورك، بينما تم تداول عقود خيارات شراء لما يزيد على 7 ملايين برميل من النفط الخام الأميركي لشهر ديسمبر. وقصفت إسرائيل وسط بيروت في الساعات الأولى من صباح الخميس، ما أسفر عن مقتل 6 أشخاص على الأقل، بعد أن عانت قواتها من أعنف يوم لها على الجبهة اللبنانية في عام من الاشتباكات ضد «حزب الله».

تأتي الضربة بعد يوم من إطلاق إيران أكثر من 180 صاروخاً باليستياً على إسرائيل في تصعيد للأعمال العدائية.

وقال توني سيكامور، محلل السوق في «آي جي»: «من هنا، إنها لعبة انتظار لمعرفة ما سيكون عليه الرد الإسرائيلي وأعتقد أن ذلك سيأتي بعد انتهاء عطلة رأس السنة غداً».
وقال سيكامور: «أشك في أن تستهدف إسرائيل البنية التحتية النفطية الإيرانية، لأن مثل هذه الخطوة من المرجح أن تدفع أسعار النفط نحو 80 دولاراً، وهو ما قد يعارضه حلفاء إسرائيل، الذين يحرزون تقدماً في مواجهة التضخم».

وفي الوقت نفسه، قالت إدارة معلومات الطاقة إن مخزونات الخام الأميركية ارتفعت بمقدار 3.9 مليون برميل إلى 417 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 27 سبتمبر (أيلول)، مقارنة بتوقعات في استطلاع أجرته «رويترز» بانخفاض قدره 1.3 مليون برميل.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وقال محللون في بنك «إيه إن زد» في مذكرة إن «المخزونات الأميركية المتضخمة أضافت دليلاً على أن السوق مزودة بشكل جيد ويمكنها تحمل أي اضطرابات».

ولم يتأثر بعض المستثمرين لأن إمدادات الخام العالمية لم تتعطل بعد بسبب الاضطرابات في المنطقة المنتجة الرئيسية، كما خففت الطاقة الاحتياطية لـ«أوبك» من المخاوف.

وقال جيم سيمبسون الرئيس التنفيذي لشركة «إيست دالي أناليتيكس» لـ«رويترز»: «بعد هجوم إيران، قد تظل الأسعار مرتفعة أو أكثر تقلباً لفترة أطول قليلاً، ولكن هناك إنتاج كافٍ، وهناك إمدادات كافية في العالم».

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الشرق الأوسط

«توتال» تخطط لتنمية أعمالها في النفط والغاز بـ3 % سنوياً حتى عام 2030

قالت شركة «توتال إنرجيز» الفرنسية الكبرى، يوم الأربعاء، قبل عرضها التقديمي ليوم المستثمرين، إنها تخطط لتنمية أعمالها في النفط والغاز بنسبة 3 في المائة سنوياً حتى عام 2030، ارتفاعاً من نطاق 2 - 3 في المائة سابقاً حتى عام 2028.

ومن شأن ذلك أن يرفع إجمالي إنتاج الطاقة إلى معدل نمو سنوي بنسبة 4 في المائة، بهدف الحصول على أكثر من 70 في المائة من كهربائها في عام 2030 من مصادر متجددة.

وقالت الشركة أيضاً إنها تتوقع إعادة 45 في المائة من تدفقاتها النقدية لعام 2024 إلى المساهمين، وأكدت خططاً لإعادة شراء أسهم بقيمة 8 مليارات دولار هذا العام.

وفي عام 2025، ستزيد الشركة توزيعات الأرباح لكل سهم بنسبة 5 في المائة على الأقل على أساس عمليات إعادة الشراء التي تمت هذا العام، وستواصل عمليات إعادة الشراء بقيمة ملياري دولار لكل ربع سنة بـ«افتراض ظروف سوقية معقولة».

ويظل هدف الاستثمار السنوي لشركة «توتال» الذي يتراوح بين 16 و18 مليار دولار، مع إمكانية خفضه بمقدار ملياري دولار في حالة انخفاض الأسعار، دون تغيير.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الشرق الأوسط

«الطاقة» السعودية تنظم جلسة حوارية بمجال التقاط الكربون بالبرازيل

على هامش الاجتماع الوزاري الخامس عشر للطاقة النظيفة والاجتماع الوزاري التاسع لمبادرة مهمة الابتكار، المنعقدين في مدينة فوز دو إيغواسو البرازيلية، نظمت وزارة الطاقة جلسة حوارية تناولت التحديات والفرص المتاحة لتعزيز التعاون الإقليمي في مجال التقاط الكربون واستخدامه وتخزينه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتشارك المملكة ممثلةً بوزارة الطاقة، ومركز كابسارك في الاجتماع الوزاري الخامس عشر للطاقة النظيفة والاجتماع الوزاري التاسع لمبادرة مهمة الابتكار، وذلك على هامش اجتماعات وزراء الطاقة لـ«مجموعة العشرين» المنعقد في مدينة فوز دو إيغواسو البرازيلية.

اليابان تخطط لتعزيز الطاقة المتجددة والنووية

الشرق الأوسط

قال وزير الصناعة الياباني الجديد يوجي موتو، الأربعاء، إن اليابان تخطط لمواصلة إعادة تشغيل محطات الطاقة النووية بأمان، وستستخدم أكبر قدر ممكن من الطاقة المتجددة، مما يشير إلى عدم حدوث تحول كبير في السياسة تحت قيادة رئيس الوزراء المعين حديثاً شيغيرو إيشيبا.

وقبل فوزه بسباق زعامة الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم، تعهد إيشيبا، الذي أدى اليمين يوم الثلاثاء، ببذل قصارى جهده لخفض استخدام الطاقة النووية. وكان المرشح الوحيد الذي عارض استخدام الطاقة النووية في اليابان، التي تعتمد على واردات الوقود الأحفوري في ثلثي كهربائها.

ولكن قبل وقت قصير من توليه منصب زعيم الحزب ورئيس الوزراء افتراضياً دعا إلى استخدام مزيد من الطاقة المتجددة، بما في ذلك الطاقة الكهرومائية، ومزيد من الحفاظ على الطاقة.

وقال موتو للصحافيين في أول حدث إعلامي له بصفته وزيراً للاقتصاد والتجارة والصناعة: «يمكننا استخدام الطاقة المتجددة إلى أقصى حد، وسنعيد تشغيل الطاقة النووية، الآمنة، قدر الإمكان...». ومع توقع نمو الطلب على الكهرباء مع إنشاء مزيد من مراكز البيانات ومصانع أشباه الموصلات، قال موتو إن تأمين الطاقة سيكون «الجزء الأكثر أهمية في نمو اليابان».

وكانت الطاقة المتجددة، التي تعمل بالطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكهرومائية، تمثل أكثر من ربع مزيج توليد الطاقة في اليابان العام الماضي، حيث شكل الفحم والغاز الطبيعي المسال الجزء الأكبر من الباقي، وفقاً لمستشاري «وود ماكينزي».

وكانت الطاقة النووية تمثل 9 في المائة من الإجمالي. وأغلقت اليابان جميع مفاعلاتها النووية بعد زلزال قوي في عام 2011 وتسونامي تسببا في انهيار محطة فوكوشيما النووية، مما أدى إلى أسوأ كارثة نووية في العالم منذ تشيرنوبيل.

وتدير اليابان الآن أحد عشر مفاعلاً للطاقة النووية، أو خمس ما كان لديها قبل الانهيار، مما يوفر لها ما يقرب من 11 غيغاواط من الكهرباء. وأسهمت إعادة تشغيل المفاعلات في انخفاض بنسبة 8 في المائة في واردات الغاز الطبيعي المسال العام الماضي إلى أدنى مستوى لها في 14 عاماً.
ومع ذلك، بلغت واردات الغاز الطبيعي المسال والفحم المستخدم في محطات الطاقة الحرارية 12.4 تريليون ين (86 مليار دولار) في العام الماضي وحده، وهو ما يمثل 11 في المائة من إجمالي فاتورة الواردات، ويضاف إلى تكاليف المعيشة، وهي قضية يجب على إيشيبا التعامل معها بصفته رئيساً للوزراء.

وتتطلع شركة طوكيو للطاقة الكهربائية (تيبكو) إلى إعادة تشغيل محطة كاشيوازاكي - كاريوا للطاقة النووية، وهي الأكبر في العالم، لكنها تفتقر إلى موافقة محافظة نيغاتا الشرقية التي يدفع حاكمها لمزيد من ضمانات السلامة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وقال موتو إن شركة «طوكيو للكهرباء» لم تعالج بعد كل المخاوف المتعلقة بسلامة المجتمع، لكنه أضاف أنه من المهم إعادة تشغيل محطات الطاقة النووية لتحقيق التوازن في العرض، وإدارة أسعار الطاقة وإزالة الكربون.

وقال ميكا أوباياشي، مدير معهد الطاقة المتجددة في طوكيو، إن انتخابات مجلس النواب المقبلة في 27 أكتوبر (تشرين الأول) والديناميكيات داخل الحزب «الليبرالي الديمقراطي» الحاكم، ستحدد مستقبل المناقشات حول الطاقة النووية. ومن جهة أخرى، أظهرت بيانات وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة اليابانية الصادرة الأربعاء نمو مخزونات الغاز الطبيعي المسال لدى شركات إنتاج الكهرباء اليابانية خلال الأسبوع المنتهي يوم 29 سبتمبر (أيلول) الماضي بنسبة 22.1 في المائة أسبوعياً إلى 1.99 مليون طن.

وأشارت وكالة «بلومبرغ» إلى أن المخزونات خلال الأسبوع المنتهي يوم 22 سبتمبر الماضي كانت 1.63 مليون طن.

في الوقت نفسه لم يتغير المخزون عن متوسط حجمه خلال السنوات الخمس الماضية. وارتفع حجم المخزون خلال الأسبوع الأخير من سبتمبر الماضي بنسبة 21.3 في المائة عن الأسبوع المقابل من العام الماضي، حيث كان 1.64 مليون طن.

4 دول أوروبية تؤيد فرض الرسوم الجمركية على السيارات الكهربائية الصينية

الشرق الأوسط

قالت مصادر إن فرنسا واليونان وإيطاليا وبولندا ستصوّت يوم الجمعة لصالح فرض رسوم جمركية تصل إلى 45 بالمائة على واردات السيارات الكهربائية المصنعة في الصين، وهو ما يكفي لتمرير اقتراح الاتحاد الأوروبي، في خطوة من المرجح أن تزيد من التوترات التجارية مع بكين.

وأرسلت المفوضية الأوروبية، التي تجري تحقيقاً لمكافحة الدعم على السيارات الكهربائية المصنعة في الصين، اقتراحها بشأن الرسوم الجمركية النهائية إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، البالغ عددها 27 دولة قبل التصويت المتوقع يوم الجمعة.

وفي المقابل، قال المستشار الألماني أولاف شولتز، الأربعاء، إنه سيكون من الخطأ استبعاد المنافسة الأجنبية وتضييق دائرة الشركاء التجاريين، قائلاً: «إن المفاوضات مع الصين بشأن السيارات الكهربائية يجب أن تستمر».

وقال شولتز إنه يفضل «مزيداً من التجارة مع الشركاء من كثير من الدول؛ هذا هو شكل إدارة المخاطر المعقولة في عالم غير مؤكد».

وتابع: «أنه لهذا السبب يجب أن تستمر المفاوضات مع الصين بشأن السيارات الكهربائية، ويجب علينا في النهاية معالجة المجالات التي تضر فيها الواردات الصينية الرخيصة باقتصادنا، على سبيل المثال الصلب».

وتأتي تعليقات شولتز قبل التصويت الحاسم يوم الجمعة، وتقول المفوضية الأوروبية: «إن الرسوم الجمركية تهدف إلى مواجهة القروض الرخيصة والأراضي والمواد الخام وغيرها من الإعانات الصينية المقدمة إلى شركاتها المصنعة للسيارات الكهربائية»، مشيرة إلى أن الهدف هو تكافؤ الفرص وليس استبعاد شركات صناعة السيارات الصينية.

وتعارض شركات صناعة السيارات الألمانية، التي حققت ثلث مبيعاتها العام الماضي في الصين، الرسوم الجمركية.

وقال شولتز: «إنه يريد من الاتحاد الأوروبي إبرام مزيد من الصفقات التجارية». وأضاف: «لم نسلم المسؤولية عن السياسة التجارية لأوروبا، ومن ثم لن يكون من الممكن إبرام مزيد من الاتفاقيات»، متابعاً: «أن الاتحاد الأوروبي يجب أن يُغير النظام، حتى يمكن تطبيق الاتفاقيات على الفور على الدول الفردية التي صادقت عليها».

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وكيل «البيئة»: السعودية تقود جهوداً عالمية لمكافحة التصحر في مؤتمر «كوب 16»

الشرق الأوسط

تقود المملكة العربية السعودية جهوداً بيئية دولية تسعى من خلالها لتغيير معادلة التصحر وانعكاساتها السلبية على دول العالم اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً؛ ويأتي ذلك استعداداً لاستضافتها مؤتمر الأطراف السادس عشر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر «كوب 16».

في هذا الإطار، حرصت المملكة على تعزيز العمل المشترك لتحقيق أهداف التنمية المستدامة أثناء مشاركتها بوفد رفيع المستوى للمشاركة في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الـ79 والتي ترأسها وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان بن عبد الله، وقد تكللت بمبادرة نوعية بين رئاسات النسخ الثلاث المقبلة من مؤتمر الأطراف «كوب» المتعلقة بالاتفاقيات الثلاث لـ«مبادرة ريو» البيئية (المناخ والتنوع البيولوجي والتصحر)؛ للخروج بحلول شاملة تعظّم نتائج هذه الاتفاقيات التي انطلقت مسيرتها منذ ثلاثين عاماً لتحسين الحياة على الأرض وحفظ مواردها الطبيعية واستدامتها. ولإلقاء الضوء على هذه الاجتماعات وما دار خلالها من نقاشات، حاورت «الشرق الأوسط»، الدكتور أسامة بن إبراهيم فقيها، وكيل وزارة البيئة والمياه والزراعة للبيئة في المملكة، مستشار رئاسة مؤتمر «كوب 16» في الرياض، الذي تحدث عن أهم المحاور التي شهدتها تلك اللقاءات، إلى جانب تسليط الضوء على التحديات الناجمة عن التصحر وتدهور الأراضي، فضلاً عن استعدادات المملكة وجهودها الحثيثة لاستضافة حدث عالمي ناجح بكل المقاييس.

* تعزّز جهود مكافحة التصحر وتغير المناخ

عن أبرز المحاور التي تمت مناقشتها بمقر الأمم المتحدة مع رئاسات النسخ الثلاث المقبلة من مؤتمر الأطراف للتنوع البيولوجي والتغير المناخي، بالإضافة إلى تدهور الأراضي، قال فقيها إن الاجتماعات الأخيرة في مقر الأمم المتحدة هي استمرار لعمل دؤوب بدأ منذ إعلان استضافة المملكة قبل عام لأحد أكبر المؤتمرات البيئية العالمية في العالم والتي تعكس مدى الثقة الدولية في قيادة المملكة لنجاح هذا الملف الذي يمثل أحد التحديات الكبيرة للأرض والتغير المناخي والتنوع البيولوجي، وآخر مسارات التحرك الدبلوماسي كان النداء الذي وجّهته المملكة لحكومات الدول المجتمعة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومطالبتها بضرورة اتخاذ إجراءات حاسمة في مؤتمر الأطراف السادس عشر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر «كوب 16» الذي ستستضيفه الرياض مطلع ديسمبر (كانون الأول) المقبل. وأضاف: «خلال ذلك حرصنا على دعم (مبادرة ريو) الثلاثية (التنوع البيولوجي والتغير المناخي والتصحر) لإيجاد حلول شاملة ضمن إطار التعاون بين مستضيفي الاتفاقيات الثلاث؛ ولأن السعودية تترأس مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحّر (كوب 16) فقد كان دورها يتمثل في تسليط الضوء على أهمّية استصلاح الأراضي وتقديم الدعم المطلوب لإيجاد الحلول المبتكرة في الوقت المناسب لتحسين الحياة على الأرض حفاظاً على صحتها. وركّزنا أيضاً على التأثير الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المدمّر نتيجة تدهور الأراضي والجفاف، وأثرهما في تهديد التنوع البيولوجي وزيادة انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري؛ ما يؤدي بالتالي إلى تفاقم تحديات الأمن الغذائي والمائي، والذي يكلف العالم ستة تريليونات دولار من الخدمات الإيكولوجية المفقودة، يتأثر منها نحو 3 مليارات نسمة سنوياً بتدهور الأراضي».

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وتابع قائلاً: «وبما أن التغيّر المناخي وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي تعتبر مجتمعة تحديات مترابطة للأزمة ذاتها التي يواجهها الكوكب، وتتعين معالجتها بشكل متكامل وأكثر فاعلية، أقرّ المشاركون بأنه ينبغي على دول العالم قاطبة العمل وفق أجندة مشتركة وتطبيقها على أرض الواقع على أسس التنسيق والتعاون، لتفادي تدهور النظم البيئية الطبيعية وإلحاق الضرر بها. وقد أجمعت الرئاسات الثلاث على أهمية تضافر الجهود للدول المستضيفة لـ(اتفاقات ريو) الثلاث (المملكة وأذربيجان وكولومبيا) والعمل على تعزيز كفاءة الإجراءات، وتحقيق نتائج ملموسة؛ نظراً للترابط الجوهري بين أهداف الاتفاقيات المعنية، ما يعني أنّ التقدّم في مجال واحد يمكن أن يحفّز التقدم في مجالات أخرى من أجل استعادة 1.5 مليار هكتار من الأراضي بحلول عام 2030 لتحقيق عالم خالٍ من تدهور الأراضي». كما نبّه إلى «ضرورة التحرك قبل أن تضرب حالات الجفاف بقوة أكبر في جميع أنحاء العالم، والتي ارتفعت فعلياً بمقدار 29 في المائة منذ عام 2000، بسبب تغير المناخ، وكذلك بالطريقة التي ندير بها أراضينا».

* أجندة بيئية قوية ومبادرات مستدامة

أما فيما يتعلق بالمؤهلات التي تتمتع بها المملكة لاستضافة مؤتمر الأطراف السادس عشر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر «كوب 16»، فقد أشار فقيها إلى أن المملكة تنطلق من أجندة بيئية قوية حازت إعجاب الوكالات الدولية المتخصصة بهذا المجال ومنظمات المجتمع المدني حول العالم. وتأتي استضافتها لهذا الحدث في إطار اهتمامها بحماية البيئة على المستوى الوطني والإقليمي والدّولي.

ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر «مبادرة السعودية الخضراء التي سينتج منها زراعة 10 مليارات شجرة بما يعادل تأهيل 40 مليون هكتار من الأراضي، وحماية 30 في المائة من المناطق البرية والبحرية في المملكة بحلول عام 2030. فضلاً عن تصدي المملكة لتداعيات تغير المناخ من خلال تقليل الانبعاثات الكربونية بمقدار 278 مليون طن بحلول عام 2030، وصولاً لتحقيق طموح المملكة المتمثل في تحقيق هدف الحياد الصفري بحلول عام 2060، عبر تبنّي نموذج الاقتصاد الدائري للكربون. ونوّه فقيها إلى أنه منذ الإعلان عن مبادرة السعودية الخضراء، تم إطلاق 77 برنامجاً مختلفاً لدعم هذه الأهداف ودفع عجلة النمو المستدام، باستثمارات تتجاوز قيمتها 700 مليار ريال سعودي (186.50 مليار دولار). وسيدعم المؤتمر أهداف المملكة في تعزيز التعاون الدولي لاستصلاح الأراضي الزراعية وإعادة تأهيل المتدهورة، وتحقيق الاعتراف بظاهرة الجفاف؛ إذ من المتوقع أن تصل مساحة الأراضي المتدهورة إلى ما بين 5 و6 مليارات هكتار في 2050 على مستوى العالم.

* جهود المملكة لمؤتمر «كوب 16»

ونظراً لأن هذا الحدث يحمل صبغة عالمية بامتياز؛ فإن للمملكة دوراً في هذا المجال على المستويين الإقليمي والعالمي للحصول على حق استضافة هذا المؤتمر على أرضها. وهذا ما يؤكده فقيها بقوله: «لقد تبنّت المملكة مبادرة إقليمية مهمة فريدة من نوعها تحمل اسم مبادرة (الشرق الأوسط الأخضر)، وهي تحالف إقليمي يعدّ الأول من نوعه من حيث أهدافه لمواجهة تغير المناخ، وذلك من خلال تحفيز التعاون الإقليمي؛ لضمان مستقبل أكثر استدامة للأجيال القادمة، والإسهام في دفع عجلة التنويع الاقتصادي، وتوفير فرص العمل، واستقطاب الاستثمارات من القطاع الخاص. وتقدم هذه المبادرة خريطة طريق طَموحة وواضحة لتسريع العمل المناخي الإقليمي، كما أنها ترتكز إلى هدفين أساسيين يتمثلان في التشجير وخفض الانبعاثات الكربونية على مستوى المنطقة. ليس هذا فحسب، بل تؤدي المملكة دوراً رائداً في تأسيس مراكز وبرامج إقليمية من شأنها أن تسهم بشكل كبير في تحقيق أهداف المبادرة واستقطاب الاستثمارات في مجالين رئيسيين، وهما الاقتصاد الدائري للكربون والتشجير».

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وأضاف فقيها: «ولأن جهود وأعمال المملكة تحظى بثقة دول العالم نتيجة المبادرات والدعم المتواصل للقضايا الإنسانية والبيئية كافة وغيرها من الملفات الدولية فقد كانت هي الخيار الأمثل لاستضافة هذا المؤتمر، خصوصاً وأنها استبقت دول العالم خلال رئاسة المملكة لمجموعة العشرين. إذ تم حينها إطلاق (مبادرة الأراضي العالمية) في عام 2020 وغيرها من الأعمال الدبلوماسية لتوحيد الرأي العالمي على إيجاد الحلول المبتكرة لاستصلاح الأراضي وبناء قدرتها على التكيف مع الجفاف، باعتبارها حجر الزاوية في الأمن الغذائي والمياه، استعداداً لأسوأ السيناريوهات، قبل أن يعاني ربع سكان العالم بالفعل موجات الجفاف، والتي يتوقع أن يتأثر منها ثلاثة من كل أربعة أشخاص في جميع أنحاء العالم ندرة المياه بحلول عام 2050».

ولناحية الاستعدادات المتخذة في هذا المجال، خصوصاً وأن مؤتمر الأطراف سيسهم في إبراز الجهود التي تبذلها المملكة في مجال مواجهة آثار تغير المناخ وتوظيف أفضل الحلول للحد من تدهور الأراضي، يشير فقيها إلى أن المملكة تبنَّت الكثير من الحلول الاستباقية التي أصبحت مثالاً يحتذى به. كما أعادت صياغة التشريعات والقوانين البيئية، في سبيل تأكيد التزامها بالاتفاقيات الدولية كافة، و«عملنا جاهدين على جمع أعظم العقول وحشد الإمكانات في العالم تحت سقف واحد حتى تكون الرياض الانطلاقة الحقيقية لرسم ملامح مستقبل مستدام للأرض». وعطفاً على ما تم التحضير له منذ قرار استضافة المملكة هذا المؤتمر في دورته السادسة عشرة وفي عامه الثلاثين بعد إعلان الأمم المتحدة اتفاقية مكافحة التصحر وتدهور الأراضي، «سنعرض أمام الوفود المشاركة الكثير من الأدلة التي تشير إلى إمكانية تحقيق عوائد مالية مجزية ستعود على العالم أجمع، ناهيك عن الفوائد الحقيقية التي تعمّ مختلف فئات المجتمع، بما يتوافق مع أهداف التنمية العالمية».

* التحديات العالمية لتدهور الأراضي والتصحر

يتناول مؤتمر الأطراف السادس عشر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر «كوب 16» عدداً من المشاكل المتعلقة بتدهور الأراضي والتصحر، مما يسلط الضوء على تحديات تواجه البشرية. وبحسب فقيها، لا يمكن اختزال الأرض بأنها مجرد اليابسة التي نعيش عليها البالغة مساحتها قرابة 30 في المائة من سطح كوكب الأرض؛ لأنها أكثر من ذلك بكثير؛ فالأرض تقدم 44 تريليون دولار ناتجاً اقتصادياً، كما أن ما يزيد على 50 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي السنوي العالمي يعتمد على ما تنبته الأرض. ليس هذا فحسب، بل إن 95 في المائة من الغذاء حول العالم مصدره من الأرض التي تأوي أيضاً 85 في المائة من إجمالي النباتات والحيوانات. وأضاف: «عندما يتعلق الأمر بصحة البشر، نجد أن 25 في المائة من الأدوية الحديثة يتم استخلاصها من النباتات، في حين يعتمد 80 في المائة من سكان الدول النامية على النباتات الطبية. وتعدّ الأرض منبع التراث الثقافي والإنساني، كما أنها رمز الهوية والتاريخ والمقدسات للمجتمعات البشرية». ويرى فقيها أن مشكلة تدهور الأراضي تمثل تحدياً يهدد البشرية جمعاء، ويقصد بذلك تدهور قدرة الأرض الإنتاجية بسبب عمليات طبيعية أو نشاطات وسلوكيات يُقدِم عليها البشر. ونتيجة لذلك؛ تتكبّد خدمات النظم البيئية سنوياً خسائر يتراوح حجمها ما بين 6.3 و10.6 تريليون دولار. وبسبب تعرُّض 52 في المائة من الأراضي الزراعية للتدهور، «يقع أمننا الغذائي تحت طائلة التهديد»، يقول فقيها. ونَجَم عن ذلك أيضاً معاناة 2.3 مليار نسمة (أي ما يعادل 29.3 من سكان العالم) من انعدام الأمن الغذائي في عام 2021. وخسرت الأرض 70 في المائة من تنوعها البيولوجي بسبب تجاوزات البشر وأنشطتهم المختلفة. وأدت الزراعة غير المستدامة إلى مفاقمة مشكلة التغير المناخي وفقدان الأرض 32 مليار طن من الكربون خلال الفترة من 2015 إلى 2030.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

* سبل مواجهة أزمة الجفاف العالمية

وعن السبل التي يتعين على الدول الأطراف اتباعها لإيجاد الحلول المناسبة لمواجهة أزمة الجفاف التي تهدد العالم بأسره، يرى فقيها أن مواجهة أزمة الجفاف يجب أن تكون أولوية لدول العالم قاطبة، حيث إن التأثيرات السلبية للجفاف والتصحر لا تقتصر على المناطق المتأثرة بشكل مباشر بها، بل يمتد أثرها الاقتصادي خارج حدود تلك الدول التي تعانيها. واستناداً إلى بيانات قدّمتها 101 دولة من الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر خلال عام 2023، يتبيّن أن هناك 1.84 مليار شخص يعانون الجفاف، بينهم 4.7 في المائة - أي أكثر من 86 مليون شخص - معرّضون للجفاف الشديد. وإضافة إلى ذلك، أدّى الجفاف إلى 650 ألف حالة وفاة على مدى 50 سنة، بين عامي 1970 و2019.

ويتابع قائلاً: «ليس هذا فحسب، بل إنّ الجفاف يؤدّي إلى الهجرة القسرية، حيث تبين أنّ 98 في المائة من حالات النزوح الجديدة الناجمة عن الكوارث والتي بلغت 32.6 مليون حالة في عام 2022، كانت نتيجة للمخاطر المرتبطة بالطقس، مثل العواصف والفيضانات والجفاف، وذلك وفق موقع بيانات الهجرة في عام 2023. ونعتقد يقيناً أن مؤتمر (كوب 16) في الرياض سيكون فرصة مثالية لتفعيل الدعم المطلوب لمواصلة التعاون بين مختلف الأطراف لتحقيق نتائج ملموسة يلمس أثرها كل من يعاني تدهور الأراضي».

* استصلاح الأراضي... أرقام وتحديات عالمية

ومع تحديد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر هدفاً لاستصلاح 1.5 مليار هكتار من الأراضي المتدهورة بحلول عام 2030، فإن مساعي الرئاسة السعودية لمؤتمر الأطراف «كوب 16» تتجه نحو تعزيز التعهدات الملموسة لتحقيق هذه الغاية. وفي هذا السياق، قدم فقيها تشخيصاً دقيقاً للواقع الحالي، حيث أكد أهمية استعراض بعض الأرقام والإحصاءات الصادرة عن المنظمات الدولية لفهم أبعاد التحديات المرتبطة بتدهور الأراضي بشكل شامل.

وتشير التقديرات إلى أن هذه المشكلة تؤثر على 40 في المائة من سطح الأرض عالمياً. وفي كل ثانية يتدهور ما يعادل أربعة ملاعب كرة قدم من الأراضي السليمة؛ ما يعني إضافة 100 مليون هكتار من الأراضي المتدهورة في كل عام. ويبدو جلياً أن حالات الجفاف تتزايد بنسبة 29 في المائة منذ عام 2000. ويترتب على ذلك تداعيات وخيمة تطال مناخنا وسبل عيشنا وعلى التنوع البيولوجي.

وتشير التقديرات أيضاً إلى أن استصلاح الأراضي المتدهورة يمكن أن يساعد في تخزين 3 مليارات طن من الكربون سنوياً. ويترك التصحر تأثيرات مدمّرة على الغلاف الجوي بسبب دخول ملياري طن من الغبار والرمال، ويطال تأثيرها 334 مليون نسمة حول العالم، تبلغ نسبة الأطفال منهم 14 في المائة. وقد أدى تفاقم موجات الجفاف، وزيادة المساحات المتدهورة من الأراضي حول العالم في السنوات الأخيرة، إلى تحديات بيئية كبيرة، حيث تجاوزت الخسائر السنوية الناجمة عن تدهور الأراضي حول العالم ستة تريليونات دولار، فضلاً عن فقدان التنوع الأحيائي، وانبعاثات الغازات؛ مما تسبب في نزوح الملايين من البشر على مستوى العالم. وأضاف: «إذا استمر تعاملنا العالم مع الأرض بهذه الطريقة، سيكون لزاماً علينا استصلاح 1.5 مليار هكتار بحلول عام 2030، وهذا ما حددته اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لبلوغ أهداف تحييد تدهور الأراضي. ومن هنا تنبع أهمية استصلاح الأراضي ومنع تدهورها، لا سيما وأن إعادة الحياة إلى الأرض تعود بفوائد لا حصر لها على الناس والطبيعة؛ فكل دولار يتم استثماره في جهود استعادة الأراضي المتدهورة يولّد ما بين 7 دولارات و30 دولاراً على هيئة عوائد اقتصادية، وتسهم مثل هذه الاستثمارات في توفير حلول فعالة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الحاسمة».

أنقر هنا للرجوع للأعلى

* نحو مستقبل مستدام للأراضي وحماية البيئة

وعن النتائج المتوقعة من مؤتمر الأطراف «كوب 16» الذي يترقبه العالم والمملكة على وجه الخصوص باهتمام كبير، يشير فقيها إلى أن مؤتمر الأطراف السادس عشر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر «كوب 16» سيعقد في الفترة من 2 إلى 13 ديسمبر 2024 في الرياض، وسيكون هذا المؤتمر الأكبر والأكثر شمولاً في تاريخ مؤتمرات الأطراف التابعة للاتفاقية، حيث سيوفر مساحة للتعاون الدولي على مستوى عالمي، وسيتيح الفرصة أمام القطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمع العلمي لتبادل الحلول المتعلقة بتدهور الأراضي والتصحر والجفاف.

وقال في هذا الإطار: «يتولى المؤتمر أيضاً إدارة ومراقبة تنفيذ بنود الاتفاقية للاحتياجات ذات العلاقة على الصعيد العالمي لتسريع وتيرة العمل بشأن الأراضي والتصدي للجفاف، وذلك من خلال اتباع نهج يكون الإنسان مرتكزه ومحوره الأساسي، والتخطيط الفاعل لاستخدام الأراضي بواسطة مشاركة فئة الشباب، ودعم المبادرات الهادفة إلى تأمين حقوق الأراضي، وتعزيز مبادرات ملكية الأراضي العالية التي تراعي حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. أما الهدف الثاني، فهو تنفيذ إطار عالمي جديد لتعزيز القدرة على الصمود في سبيل التصدي للجفاف، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق إقامة الشراكات وبناء منصة موحدة، وإنشاء مرصد دولي للتصدي للجفاف. ونتطلع من خلال الهدف الثالث إلى تعزيز النظم الزراعية ووضع أهداف طويلة الأمد للمحافظة على الأراضي».

وختم: «نأمل في عام 2024 أن تتحد الدول لمعالجة كيفية استخدام الأراضي، والمساهمة في تحقيق أهداف المناخ، وسد فجوة الغذاء، وحماية البيئات الطبيعية، حيث يمكن للأراضي الصحية أن تساعد على تسريع وتيرة تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر».

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الطاقة

مستشار رئيس الوزراء العراقي: 90 دولارًا أنسب سعر للنفط.. و"أمر غير منصف" يجب أن يتفهّمه أوبك+

أكد مستشار رئيس الوزراء العراقي الدكتور مظهر صالح، أهمية الإيرادات النفطية في دعم الموازنة العامة للبلاد، وتنفيذ مختلف المشروعات التنموية، لكن في الوقت نفسه شدد على ضرورة تنويع الاقتصاد. وفي حوار حصري مع منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، تحدّث الدكتور مظهر عن تحالف أوبك+، وتفهّم بلاده تمامًا أهمية دوره في استقرار السوق العالمية، رافضًا القول إن "العراق لا يلتزم بحصته المقررة في أوبك+". وتطرّق مستشار رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية إلى السعر العادل لبرميل النفط، وأيضًا تكلفة إنتاج برميل النفط العراقي، وعدّه من بين الأرخص عالميًا. وفي حواره أيضًا مع منصة الطاقة، أشار الدكتور مظهر صالح إلى خطورة الاعتماد على مصدر طاقة واحد فقط، أو دولة بعينها في إمدادات الغاز، مؤكدًا أهمية تنويع الإمدادات، وضاربًا المثل في ذلك بدولة تركيا.

وفيما يلي نص الحوار:

يعتمد العراق على إيرادات النفط بنسبة تقترب من 90%.. هل تتفقون أن هذا يمثّل إشكالية خاصة مع تقلّب أسعاره؟

تواجه سياسة الموازنة العامة في بلادنا عند إعدادها المشكلات المتوقعة أو المحتملة من دورة الأصول النفطية خلال تنفيذ الموازنة في السنة المالية، وبناءً على ذلك تتحفظ بعجز افتراضي أو تحوطي يُموّل من الاقتراض الداخلي والخارجي، لضمان حدود النفقات الحاكمة، وتحديدًا الرواتب والأجور والمعاشات التقاعدية والرعاية الاجتماعية، التي تشكّل قرابة 50% من الإنفاق العام السنوي وحدها، عدا النفقات التشغيلية الأخرى، بما في ذلك خدمات الديون، بالإضافة إلى الإنفاق الاستثماري.

وبناء على ذلك، ظلّت الموازنة الاستثمارية هي الجانب الأكثر قلقًا في التنفيذ، لا سيما عند انخفاض أسعار النفط إلى ما دون السعر الافتراضي في الموازنة، ما يعرّض المشروعات الاستثمارية إلى التوقف أو التعثر.

وعلى مدار عقدين من الزمن فإن دورة تنفيذ المشروعات الاستثمارية باتت متلازمة مع دورة الأصول النفطية، باستثناء المشروعات التنموية المموّلة من قروض دولية مستمرة، وهي محدودة في الغالب، ولا تشكّل سوى 10% من رصيد المشروعات القائمة في القطاعات الاستثمارية الحكومية المختلفة (كذلك عدا مشروعات جولات التراخيص النفطية التي تستمر في التنفيذ بالغالب لكون نفقاتها تُسدد بالنفط الخام).

وأنوه هنا بأنه عند ارتفاع دورة الأصول النفطية، وما يُحقق للموازنة من تدفقات مالية مناسبة، يتم الاستئناف بالمشروعات المتوقفة، ولكن بتكاليف تعويضية غالبًا ما يطالب بها المقاولون وحسب عقود التنفيذ والالتزامات المتبادلة، وهي تكاليف طارئة على الموازنة الاستثمارية، ناجمة عن إشكالية أسعار النفط وتأثير ذلك في النمو الاقتصادي السنوي في الناتج المحلي الإجمالي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

بالنسبة إلى العراق، ما السعر المناسب لبرميل النفط الذي يدعم استقرار موازنة الدولة؟
بافتراض أن نسبة تنفيذ نفقات الموازنة السنوية هي 100%، وبافتراض ثبات سقف الإنفاق الكلي السنوي بنحو 200 تريليون دينار (152 مليار دولار أميركي)، وبافتراض أن الإيرادات غير النفطية ثابتة، ومستوى التضخم السنوي معتدل، فإن الرقم الأمثل لسعر برميل النفط بمستوى تصدير 3.4 مليون برميل يوميًا، هو ألا يقل سعر برميل النفط عن 90 دولارًا.

تقريبًا، كم تبلغ تكلفة إنتاج برميل النفط العراقي؟
تُعد حقول العراق النفطية من بين الأقل على مستوى العالم في تكلفة الإنتاج، وعلى الرغم من نفقات جولات التراخيص التي تتولّى تطوير حقول النفط العراقي منذ عقد ونصف العقد من الزمن، فإن تكلفة إنتاج برميل النفط الخام تتراوح بين 8 دولارات للبرميل الواحد، وهي الغالبة، وترتفع في بعض الحقول استثناءً إلى 12 دولارًا للبرميل.

لذلك يمكن القول إن التكلفة الموزونة بكمية الاستخراج، وحسب إنتاجية الحقول وغزارتها، هي بنحو 9 دولارات للبرميل الواحد.

هل وجود العراق ضمن تحالف أوبك+ يقيّد جهود الحكومة لزيادة إنتاج النفط؟
كما هو معلوم فإن قرارات أوبك+ تُعتمد بالإجماع، والعراق يتفهم أهمية ذلك الإجماع على الرغم من وجود قيدين:

الأول: إن خفض الإنتاج النفطي ضمن اتفاق أوبك+ في مواجهة التخمة النفطية في سوق الطاقة يؤثر حتمًا خلال السنة المالية في عوائد الموازنة، ويزيد من احتمالات العجز فيها، مع ترقب احتمالات أن يؤدي ذلك الخفض إلى تحسين الأسعار في أسواق الطاقة وعلى نحو مزدوج، أي تغطية تكلفة الكمية التي جرى خفضها من الإنتاج، ويحسّن في الوقت نفسه من إجمالي الإيرادات النفطية الكلية بشكل عمومي، وضمن حصتنا المنتجة السنوية الإجمالية ضمن قرارات أوبك+.

أما القيد الثاني، فإن حصة العراق من خططه الإنتاجية طويلة الأجل قد ذهبت إلى بلدان أخرى منذ عام 1980، بسبب حروب النظام السابق العبثية والحصار الاقتصادي التسعيناتي وسنوات بعد عام 2003 (الغزو الأميركي للعراق)؛ فجميع هذه العوامل قيّدت حصة العراق.

فبدلًا من أن ينتج العراق 12 مليون برميل نفط يوميًا، فإن إنتاجه الراهن لا يتعدى 4.4 مليون برميل يوميًا، لذا فإن مثل هذا الأمر غير المنصف يجب أن يتفهّمه تحالف أوبك+ على الدوام، ولكن البلدان التي استفادت من تراجع النفط العراقي وعظّمت من حصصها السوقية داخل أوبك لن تصغى إلى ذلك للأسف.

العراق حتى الآن لم يلتزم بحصته داخل أوبك+ رغم تعهداته شهريًا.. ما رسالتكم إلى التحالف؟
من الصعب القول إن العراق لم يلتزم بحصته المقررة في أوبك+، بعد أن اتخذت الجهة القطاعية النفطية الاتحادية العناية الواجبة لتنفيذ التزاماتنا داخل هذا التحالف النفطي، ويبدو لي أن التحالف قد يعتمد أحيانًا في مؤشرات الالتزام بالكميات اليومية المنتجة على بعض المصادر الخارجية، وربما غير الرسمية، في التعاطي مع مسألة تقدير حصة الإنتاج اليومي للنفط الخام في بلادنا عمومًا، بما في ذلك مشكلات إنتاج حقول نفط إقليم كردستان.

ما رؤيتكم لتنويع الاقتصاد بعيدًا عن الاعتماد الكامل على إيرادات النفط؟

أنقر هنا للرجوع للأعلى

للمرة الأولى تتضح الرؤية المستقبلية للاقتصاد العراقي وباتجاهين، الأول في البرنامج الحكومي الذي أطلق فكرة الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص، والآخر في مبادئ خطة التنمية الوطنية 2028-2024 التي اعتمدت مبادئ السوق الاجتماعية، وبصفة متلازمة مع البرنامج الحكومي الذي أقره مجلس النواب في أكتوبر/تشرين الأول من عام 2022 عند تشكيل حكومة محمد شياع السوداني.

إن المسار الذي انتهجته الحكومة لتنويع الاقتصاد الوطني بدأ من برنامج "طريق التنمية" بصفته مشروعًا يمثّل الدفعة الكبيرة لتنويع الاقتصاد خارج ريعية الاقتصاد، إذ سيرتبط بهذا المشروع أول انطلاقة في الصناعة التحويلية، وذلك بإنشاء 3 مدن صناعية، ومنطقتين اقتصاديتين على مسار طريق التنمية.

إذ إن تحقيق معدل نمو سنوي في الناتج المحلي الاجمالي يزيد على 4% سنويًا يقتضي الدخول في عالم الصناعة التحويلية، وتشغيل عامل صناعي واحد يولّد في مخرجات عجلة الإنتاج 6 فرص عمل في القطاعات الملازمة الأخرى؛ لذا فإن تنويع الاقتصاد الوطني الذي يهيمن إنتاج النفط فيه على 50% من مكونات الناتج المحلي الإجمالي، وتتمدّد تأثيراته غير المباشرة في مفاصل الاقتصاد وبنسبة 85%؛ يتطلّب نهضة صناعية جادة.

فقد تشكّلت لجنة الكفالات السيادية التي أخذت الحكومة العراقية بتوفير خطوط ائتمانية كبيرة من المصارف العالمية، لتأمين تكنولوجيا وخطوط إنتاج حديثة، وتحديدًا من بلدان الاتحاد الأوروبي واليابان، إذ تُمنح تلك الضمانات إلى الخطوط الصناعية وفق مستويات خمسة، أولها المصانع التي ترتبط مخرجاتها بالبنية التحتية للبلاد، وكذلك مصانع الأدوية، ومن ثم الصناعات البتروكيميائية ومخرجاتها التي تخدم الزراعة، ومجموعات صناعية أخرى مختلفة.

وأريد أن أنوه هنا بأن البطالة المستدامة لاتُحل إلا بالنشاط الصناعي والمهني المتوسط والصغير أيضًا، الذي يستوعب 60% من قوة العمل، إذ يُضاف اليوم قرابة نصف مليون عامل جديد سنويًا، ولا تتوافر القدرة إلا بتشغيل أقل من نصفهم تشغيلاً كاملاً يزيد على معدل 15 ساعة في الأسبوع، أو يبلغ 40 ساعة أسبوعياً من أيام العمل.

ما رؤيتكم لتطوير قطاع الطاقة، خاصة الغاز والطاقة المتجددة؟
تعتمد الحكومة الحالية برنامجًا دقيقًا للتوقف عن حرق الغاز المصاحب للإنتاج النفطي، وخطة الدولة هي الوصول إلى رقم صفر في حرق الغاز المصاحب، وبنسبة 100%، قبل حلول عام 2028.

إذ سيُوجه الغاز بعد المعالجة إلى تغذية الدورات المركبة لمحطات إنتاج الطاقة الكهربائية، واستهلاك جانب منه للاستعمالات الصناعية والمنزلية، وهناك نسبة منه بعد المعالجة جاهزة للتصدير.

أما على صعيد الطاقة المتجددة، وبالتحديد إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية، فإن البلاد على وشك إصدار مشروع قانون لتأسيس هيئة وطنية لإدارة الطاقة المتجددة التي ستتولى رسم الخطط الممكنة، لتوسيع نشاط توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية، وكيفية تصنيع لوازم الطاقة المتجددة وطنيًا، وكيفية تنظيمها في مجالات الاستعمال المختلفة، سواء منزليًا وخدميًا أو صناعيًا وزراعيًا.

وننوه هنا بأن ثقافة استخدام الطاقة المتجددة أصبحت واسعة الفهم والرغبة في تحقيق استدامة التجهيز بالطاقة الكهربائية، ولا سيما في قطاعات السكن والأرياف والنشاطات الإنتاجية المختلفة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

فكلما انخفضت تكلفة استعمال الطاقة المتجددة زاد الإقبال على استعمالاتها، وهو السبيل الأمثل والأنظف للبيئة، فضلًا عن حل مشكلات الطلب على الطاقة الكهربائية التي تزيد على 48 ألف ميغاواط، والمتاح منها ما زال بنحو 27 ألف ميغاواط.

هل تتفقون أن هناك مخاطرة بالاعتماد الكبير على الغاز الإيراني، خاصة أن كميات الضخ غير منتظمة؟
لم تكن لدى بلادنا سياسة متكاملة في معالجة الغاز الطبيعي عندما أدخل العراق محطات التوليد التي تعتمد الغاز وقودًا لتشغيلها، لذلك كان الاعتماد على الغاز المستورد من إيران البديل الأمثل والمتاح لتشغل محطات توليد الكهرباء المعتمدة على الغاز المعالج والمستورد من طهران عبر أنابيب ترتبط بمحطات التوليد.

ثمة مشكلتان ظهرتا خلال هذه الاعتمادية على الغاز المستورد يجب أن توفّر البديل المناسب، الأولى أن إيران تعاني من نقص جغرافي في كميات الغاز المجهز، فضلًا عن توقف التجهيز لأيام بسبب الظروف الجوية أو أعمال الصيانة وغيرها، بما في ذلك دفع مستحقات الشركات الإيرانية من الغاز المجهّز، بسبب القيود المالية والمصرفية المفروضة على إيران من جانب الغرب.

والأمر الآخر أن بلادنا تحرق غازها المصاحب وتستورد غازًا آخر، وهو أمر يخالف المنطق الاقتصادي.

فالاعتماد على مصدر واحد للغاز هو أمر صعب على المدى الطويل، وتجربة أوروبا مع الغاز الروسي هي خير مثال على مصاعب الاعتماد على مصدر واحد.

ويُقال إن تركيا تعتمد في سياستها بشأن استيراد الغاز على 5 مصادر خارجية متنوعة توفّر لها المرونة الكافية والمناورة والكفاءة في مصادر تجهيز الغاز.

لذا، يسعى العراق كغيره من البلدان إلى توفير مصادر تجهيز مختلفة حسب ما هو متاح من غاز محلي مصاحب يجري استغلاله، أو من خلال استثمار حقول الغاز الطبيعي، مثل حقل عكاز والمنصورية وغيرهما.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

شكرًا.